

الاتحاد الأوروبي والعراق: دراسة سياسية اقتصادية ٢٠٠٣-٢٠١٣

أ.م.د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي
قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل
mo_mosul@yahoo.com

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/١/٩ تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/٢/٢٥

مستخلص البحث

شهدت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ تحولا مهما في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والعراق، انعكس في تزايد الاهتمام الأوروبي بالعراق، وحرص الاتحاد الأوروبي على تعزيز وتطوير علاقاته السياسية والاقتصادية مع العراق .يحاول البحث دراسة مجالات التعاون بين الجانبين عن طريق أشكال الدعم السياسي والاقتصادي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للعراق في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣.

الكلمات المفتاحية : العراق، الاتحاد الأوروبي، العلاقات الأوروبية– العراقية.

EU and Iraq
A Political and Economic Study
2003-2013

Assist. Prof, Dr. Mohammad Abdul-Rahman Younis al-Obeidy
Historical and Cultural Studies Department
Regional Studies Center - Mosul
University

Abstract

The relations between the EU and Iraq have witnessed a significant shift after 2003 which was reflected through the growing of European interest in Iraq, and the compliance of the EU with strengthening and developing its political and economic relations with Iraq. The research attempts to study areas of cooperation between the two sides through the forms of political and economic support provided by the EU for Iraq after 2003.

Keywords: Iraq, the European Union, European – Iraq relations.

المقدمة:

شهدت العلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٣ تحولا ايجابيا ملحوظا انعكس على حجم التعاون المشترك بينهما، والذي بدأ واضحا من خلال حرص الاتحاد الأوروبي على تعزيز علاقاته السياسية والاقتصادية مع العراق، وحرص الأخير كذلك على تطوير علاقاته الخارجية ليس مع الاتحاد الأوروبي حسب ، بل مع مختلف دول العالم في محاولة للخروج من العزلة الدولية التي واجهها العراق منذ عام ١٩٩١ بسبب العقوبات الدولية وسعي الأخير للاندماج مع المجتمع الدولي.

تكمن أهمية البحث في تقديم دراسة علمية أكاديمية حول العلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣ في البعدين السياسي والاقتصادي. وبالرغم من أهمية هذا الموضوع فان الباحث واجه قلة المصادر والدراسات العراقية والعربية التي تتناول علاقات العراق مع الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، وتناولت بعض المصادر وخاصة المقالات هذا الموضوع بشكل جزئي دون الإحاطة به بشكل وافٍ، فيما عالجت عدد من الدراسات الغربية الموضوع لمدة محدودة ، فضلا عن تقارير المفوضية الأوروبية التي أفاد منها الباحث كثيرا.

يهدف البحث إلى متابعة التحول والتطور الذي شهدته العلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٣ بالدراسة والتحليل ، ورصد ابرز جوانب التعاون المشترك بين الجانبين ، مع التركيز على الدعم الأوروبي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ كونه الأهم في مجال التعاون المشترك إذ نال اهتمام الجانبين ، فضلا عن التعاون في مجالات الطاقة والعلاقات الاقتصادية

والسياسية، ناهيك عن مدى استفادة العراق من علاقاته مع الاتحاد الأوروبي ودعمه في الانفتاح والعودة الى المجتمع الدولي.

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور : تناول الأول نشأة الاتحاد الأوروبي وابرز مؤسسات صنع القرار فيه ، بينما اهتم المحور الثاني بالعلاقات السياسية بين العراق والاتحاد الأوروبي ،وركز هذا المحور على موقف دول الاتحاد من الحرب والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وكذلك العلاقات السياسية بين الجانبين بعد عام ٢٠٠٣، اما المحور الثالث فقد خصص لموضوع العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد الأوروبي ،وعالج هذا المحور دعم الاتحاد للعراق بعد عام ٢٠٠٣، إلى جانب اتفاقيات التعاون المشترك بين الطرفين .

أولا نشأة الاتحاد الأوروبي وابرز مؤسسات صنع القرار فيه :

*** نبذة عن نشأة وتطور الاتحاد :**

ظهرت أولى الدعوات لتشكيل تكتل أوربي بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩٢٣عن طريق كودينهوف كاليرجي الكونت النمساوي ، عندما دعا إلى إنشاء وِلايات أوربية متحدة مشابهة للنموذج الأمريكي ،وتكررت هذه الدعوة من لدن بريان وزير الخارجية الفرنسي عام ١٩٢٩ أمام عصبة الأمم ولكن على شكل اتحاد هدفه التعاون بين الدول الأوروبية .

بعد الحرب العالمية الثانية وما شهده العالم من متغيرات سياسية واقتصادية ، وظهور نظام القطبية الثنائية ، والتنافس بين المعسكرين والحرب الباردة بينهما، أدركت الدول الأوروبية حاجتها إلى تكتل يضمن التعاون السياسي والاقتصادي وتنسيق السياسات الأمنية والدفاعية المشتركة، وحماية

مصالح دول الاتحاد، والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين، ودعم الديمقراطية، واستقلال القضاء، وحقوق الإنسان، والدفاع عن دول الاتحاد ضد اي تهديد خارجي.

تكررت دعوة تشكيل تكتل أوربي أيضا بعد الحرب العالمية الثانية عندما عقدت الدول الأوروبية مؤتمرها في باريس عام ١٩٤٧، واعدت تقريرها للتعاون الاقتصادي، عقب دعوة جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكي والذي طالب فيها الدول الأوروبية بالخروج برؤية موحدة حول حجم الدعم المالي المطلوب من الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوربا من اجل إعادة بنائها وإنعاش اقتصادها(١).

في عام ١٩٥٠ طرح روبير شومان وزير الخارجية الفرنسي خطة لتحقيق السلام ، وتفاديا لنشوب الحرب في المستقبل بين الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا وفرنسا ، وارتأى ان يكون مجال الفحم والصلب بداية التعاون بين الدول الأوروبية ، فتشكلت إثر هذه الدعوة المجموعة الأوروبية للحديد والصلب في نيسان عام ١٩٥١.

سعت الدول الأوروبية من اجل تطوير اتفاقيات التعاون الجماعية التي وقعتها منذ عام ١٩٥١ وإلى الآن، وصولا إلى تحقيق الاندماج (التكامل) السياسي والاقتصادي، ففي عام ١٩٧٣ انضمت ثلاثة دول هي الدنمارك والمملكة المتحدة وايرلندا للدول الست الاعضاء المؤسسين للاتحاد، وتمكنت عام١٩٧٩ من تأسيس برلمان الاتحاد الأوروبي والذي مثل جميع الدول الاعضاء ومقره مدينة ستراسبورج وتم التوقيع على اتفاقية ماستريخت عام ١٩٩٢ التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٣ وتشكل بموجبها الاتحاد

الأوروبي، وفي العام نفسه ألغيت نقاط التفتيش للبضائع على الحدود بين دول الاتحاد، وانضمت كل من فنلندا والنمسا والسويد الى الاتحاد في الأول من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٥ وأصبح عدد دول الاتحاد ١٥ ، و في العام نفسه تم استحداث منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة ، وتتابع تطور الاتحاد عاما بعد عام، ففي الأول من كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٢ ظهر اليورو بالعملة الورقية والمعدنية وأصبح ثاني عملة عالمية في التداول بعد الدولار واتخذته ١٣ دولة في الاتحاد الأوروبي كعملة لها . وفي الأول من أيار/ مايو ٢٠٠٤ انضمت بولندا وسلوفاكيا وسولفينيا والتشيك والمجر واستونيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وقبرص إلى الاتحاد ، ولحقت بها كل من رومانيا وبلغاريا عام ٢٠٠٧، وفي الخامس والعشرين من آذار/ مارس من العام نفسه صدر بيان برلين" الذي وقعت عليه دول الاتحاد ال (٢٧) وتضمن تأكيد قيم الحرية والمساواة ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان٢٠٠٧ [٢] .

جدول(١) يوضح مراحل نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره[٣]

١٩٤٩	في الخامس من أيار/مايو ١٩٤٩ تم تأسيس المجلس الأوروبي في ستراسبورج ليصبح أقدم منظمة تجمع بين الدول الديمقراطية في أوروبا.
١٩٥١	معاهدة باريس :تكوين الجماعة الأوروبية للفحم والصلب(، من قبل أوروبا ٦) المانيا+ فرنسا + إيطاليا + بلجيكا + هولندا + لوكسمبورغ.
١٩٥٧	في الخامس والعشرين من آذار/مارس ١٩٥٧ وقعت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا على معاهدتين مهمتين في العاصمة روما وأسسوا بموجب إحداها المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبالمعاهدة الثانية المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية
١٩٦٧	توقيع الاتفاقات حول المجلس الأوروبي والمجموعة الأوروبية للفحم والحديد والصلب التي تم تأسيسها في عام ١٩٥١ والمجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى قيام "المجموعة الأوروبية" في عام ١٩٦٧
١٩٦٨	استكملت الدول الست المؤسسة للاتحاد الأوروبي الاتحاد الجمركي بينها في مجال الصناعات عام ١٩٦٨ وفي مجال الزراعة عام ١٩٧٠ وألغيت الجمارك بينها وأصبح لهذه الدول جمارك خارجية موحدة تجاه الدول الاخرى
١٩٧٣	في عام ١٩٧٣ انضمت ثلاثة دول هي الدنمارك والمملكة المتحدة وايرلندا للدول الست الاعضاء المؤسسين للاتحاد .
١٩٧٩	أسس الاتحاد الأوروبي برلمانا مثل جميع الدول الاعضاء ومقره مدينة ستراسبورج
١٩٨١	انضمام اليونان في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٨١
١٩٨٥	وقعت كل من بلجيكا وألمانيا وفرنسا ولوكسمبورج وهولندا في عام ١٩٨٥ اتفاقية الشينجن التي نصت على الالغاء التدريجي للحدود بينها وانضمت

بعد ذلك دول إيطاليا والبرتغال واليونان والنمسا والدنمارك والسويد وفنلندا بالاضافة إلى ايسلندا والنرويج رغم عدم انضمامهما للاتحاد الأوروبي .واختفت الحدود بين هذه الدول وخلت منها نقاط التفتيش وأصبحت المراقبة عن طريق الحدود الخارجية لدول اتفاقية الشينجن مع توفير إجراءات التعاون الأمني لمحاربة الجريمة.	
انضمام أسبانيا في الأول من كانون ثان/ يناير عام ١٩٨٦	١٩٨٦
توقيع اتفاقية الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٢ بمدينة ماستريخت نشأ اتحاد يمارس سياسة خارجية ودفاعية مشتركة مع تكثيف التعاون في مجال السياسة الامنية الداخلية والقانونية وكذلك ضمان حقوق المواطنين في دول الاتحاد في المشاركة في الانتخابات المحلية والبرلمانية الأوروبية فضلا عن توحيد العملة النقدية؛ دخلت معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في الأول من تشرين ثان/ نوفمبر ١٩٩٣.	١٩٩٣
في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ ألغيت نقاط التفتيش للبضائع على الحدود	١٩٩٣
انضمام كل من فنلندا والنمسا والسويد في الأول من كانون ثان /يناير عام ١٩٩٥ وأصبح عدد دول الاتحاد ١٥ .	١٩٩٥
استحداث منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة في عام ١٩٩٥ ضمن إعلان برشلونة.	١٩٩٥
برنامج "الثقافة ٢٠٠٠" وقع عليه رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في مدينة كولونيا الألمانية وتضمن تشجيع الثقافة الأوروبية والحفاظ عليها. وبموجب البرنامج يتم سنويا اختيار مدينة واحدة على الاقل "كعاصمة للثقافة" في أوروبا .	٢٠٠٠
الأول من كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٢ ظهر اليورو بالعملة الورقية والمعدنية وأصبح ثاني عملة عالمية في التداول بعد الدولار واتخذته ١٣ دولة في الاتحاد الأوروبي كعملة لها .	٢٠٠٢

٢٠٠٤	في الاول من أيار/ مايو ٢٠٠٤ انضمت بولندا وسلوفاكيا وسولفينيا والتشيك والمجر واستونيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وقبرص إلى الاتحاد .
٢٠٠٤	في التاسع والعشرين من تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٤ وقع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي معاهدة بخصوص "دستور لأوروبا" وصدقت حتى الان ١٨ دولة على العمل بهذا الدستور فيما رفض الفرنسيون والهولنديون العمل به في استفتاء شعبي عام ٢٠٠٥ وتجمد مشروع الدستور نظراً لأن لوائح العمل به تستوجب موافقة جميع الدول الأعضاء
٢٠٠٧	في الاول من كانون الثاني /يناير ٢٠٠٧ انضمت بلغاريا ورومانيا
٢٠٠٧	بيان برلين" في الخامس والعشرين من آذار/ مارس ٢٠٠٧ وقعت عليه دول الاتحاد ال (٢٧) وتضمن التأكيد على قيم الحرية والمساواة ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان

* مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي :

يتكون الهيكل الإداري والسياسي للاتحاد الأوروبي من عدد من المؤسسات والوحدات التي تضع وتنفذ السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد ، أما أهم مؤسسات صنع القرار فيه فهي:

١- مجلس الاتحاد الأوروبي: أهم الأجهزة الإدارية في الاتحاد ،يتكون من ممثل واحد لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ،ويعقد على مستويين قادة الدول ورؤساء الحكومات، وتعقد الاجتماعات غالبا في العاصمة البلجيكية بروكسل(٤) ويعد المجلس صانع القرار الأساس في الاتحاد فيما يخص السياسة الخارجية والأمن والدفاع المشترك بين الدول الأعضاء في الاتحاد،

فضلا عن انه يتولى ايضا وضع التشريعات والقوانين وإقرار الموازنة بالتعاون والتشاور مع برلمان الاتحاد(٥).

٢- البرلمان الأوروبي: يتكون من ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد وبحسب حجم السكان ،وعدد مقاعده (٧٣٢) مقعداً، يتم انتخابهم من شعوبهم مباشرة، ويعد البرلمان الأوروبي الجهة الرقابية على تنفيذ القرارات والقوانين التي يشرعها، ومراقبة عمل المفوضية الأوروبية ، والنشاطات التي يقوم بها الاتحاد في المجالات المختلفة، فضلا عن ذلك يتولى البرلمان المصادقة على انضمام الأعضاء الجدد، والاتفاقيات الدولية التي يعقدها الاتحاد وإقرار ميزانية الاتحاد(٦).

٣- المفوضية الأوروبية: وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد، مقرها في بروكسل وتقر قرارتها بالغالبية ، ويقع على عاتقها إعداد جدول أعمال مجلس الاتحاد الأوروبي وتنفيذ المهام التي يعهد بها الأخير اليها ، وتنفيذ الاتفاقيات التي يعقدها الاتحاد، فضلا عن تنفيذ القوانين وقرارات الأجهزة الأوروبية، وإدارة الأزمات، وتقديم المساعدات الإنسانية، وإعادة التأهيل والاعمار، وصياغة السياسة التجارية، واقتراح القوانين الجديدة وعرضها على مجلس الاتحاد الأوروبي وبرلمانه (٧).

٤- الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة: استحدث هذا المنصب في إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، وينتخب رئيسه بشكل دوري من الدول الأعضاء في الاتحاد كل عامين ونصف، وابرز المهام التي يقوم بها هي وضع ومتابعة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد، وتمثيل الاتحاد في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وإعداد

توصيات الاتفاقيات الدولية التي يعقدها الاتحاد، وتمثيل الاتحاد في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وتعيين الممثلين عن الاتحاد في عدد من دول العالم، ويشترك مع مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان في صياغة وتنسيق السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية المشتركة [٨].

ثانيا: البعد السياسي :

١-العلاقات قبل عام ٢٠٠٣ :

اتسمت العلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي إبان عقد التسعينيات من القرن الماضي بانها كانت محدودة جدا بسبب العقوبات الدولية على العراق التي فرضها مجلس الأمن الدولي عقب اجتياحه الكويت عام ١٩٩١. وبالرغم من تلك العقوبات فقد كان الاتحاد الأوروبي حاضرا في الساحة العراقية عبر الدعم الإنساني وجهود الإغاثة التي كانت دول الاتحاد تقدمها إلى العراق بسبب العقوبات الاقتصادية عليه ، وكان الاتحاد الأوروبي اكبر مانح للمساعدات الإنسانية بعد الأمم المتحدة ، وقدر حجم المساعدات الإنسانية التي قدمها الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٢ ولغاية عام ٢٠٠٣ بنحو (١٥٧) مليون يورو ، لكن هذه العلاقات شهدت تحولا كبيرا نتيجة الأحداث التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، فتطورت علاقات العراق مع الاتحاد الأوروبي بشكل مطرد عكس رغبة الجانبين في تجديد علاقاتهما الثنائية وتفعيلها بشكل يخدم مصالحهما الثنائية ويتجاوز المرحلة السابقة[٩] .

٢- موقف دول الاتحاد الأوروبي من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣:

أكدت الدول الأوروبية في اجتماع وزراء الخارجية عام ٢٠٠٢ معارضتها استخدام القوة العسكرية ضد العراق دون تفويض واضح من مجلس الأمن الدولي، باستثناء بريطانيا وايطاليا واسبانيا، وكررت دول الاتحاد موقفها هذا عام ٢٠٠٣[١٠].

ومنذ بدء التهديدات الأمريكية للعراق مطلع عام ٢٠٠٣ ، وما تبعها من الحرب والاحتلال، تباينت مواقف الدول الأوروبية بين مؤيد ومعارض بحسب ما تمليه مصالح هذه الدول ، ومن هذا المنطلق عارضت كل من فرنسا وألمانيا الحرب الأمريكية على العراق ودعمت هذا التوجه كل من اليونان والنرويج والسويد، لأنه ومن دون شك ان نشوب حرب في منطقة الشرق الأوسط والقريبة منها جغرافيا سينعكس سلبا عليها خاصة وان لها ارتباطات ومصالح اقتصادية مع العديد من دول المنطقة ، بناءا على ذلك كان الاتحاد الأوروبي يدعم ويفضل اعتماد الوسائل السلمية والخيار السياسي والدبلوماسي بدلا من الخيار العسكري، ويؤيد القرارات الجماعية الصادرة عن المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي[١١]وقد أكد الاتحاد عدم مشروعية استخدام القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية الا بعد استنفاذ السبل كافة ، وعدم مشروعية التدخل العسكري المباشر لتغيير نظام الحكم في العراق وغيره من دول المنطقة [١٢].

أما عن موقف الدول المؤيدة للحرب الأمريكية على العراق فقد قادته بريطانيا ودعمتها كل من اسبانيا وايطاليا والبرتغال وأعلنوا مشاركتهم

بقوات عسكرية فضلا عن تقديم الدعم والمساعدات اللوجستية للقوات الأمريكية [١٣].

وقد وصل الخلاف بين المؤيدين للحرب والمعارضين لها حلف الناتو ، اذ عارضت كل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا تدخل حلف الناتو في هذه الحرب ، وان اية مشاركة منها تقر بشرعيتها في الوقت الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لشنها خارج قرارات المجتمع الدولي ، ومن هذا المنطلق استخدمت فرنسا وألمانيا حق النقض (الفيتو) في كانون الثاني عام ٢٠٠٣ وأثناء اجتماع لأعضاء الحلف لأي تدخل عسكري لحلف الناتو في العراق [١٤].

وسعت كل من فرنسا وألمانيا وبكل جهودهما للحؤول دون نشوب هذه الحرب، وأكد أهمية إعطاء الخيار السياسي والحل السلمي الوقت الكافي لحل الأزمة واستنفاذ الخيارات الدبلوماسية كافة، وبمجرد ان بدأت العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق سارعت دول الاتحاد إلى عقد مؤتمر قمة وتمخض عن بيان حاولت من خلاله الابتعاد عن بيان موقف واضح من هذه الحرب وأعربت عن استعدادها لتقديم الدعم والمساعدات الإنسانية للشعب العراقي، وأكد البيان كذلك على أهمية دور الأمم المتحدة في العراق بعد الاحتلال ، وضرورة إعادة السلطة إلى العراقيين في اقرب وقت [١٥].

أدركت دول الاتحاد الأوروبي وخاصة تلك التي عارضت الحرب مدى خطورة هذه الحرب وانعكاساتها على امن واستقرار المنطقة ومصالحها الاقتصادية فيها كونها مصدراً رئيساً للطاقة الذي يشكل عصب الحياة

للصناعة الأوروبية وسوقاً رائجة للبضائع الأوروبية ، علاوة على الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية وغيرها التي عقدتها عدد من دول الاتحاد مع دول المنطقة لذلك بدأت هذه الدول تبحث عن إستراتيجية جديدة للتعامل مع العراق في مرحلة ما بعد الحرب(١٦).

٣- العلاقات السياسية بعد عام ٢٠٠٣:

بعد انتهاء العمليات العسكرية الأمريكية عقدت قمة رباعية أوربية في ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٣ ، ضمت كلاً من فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبرورغ ، تم فيها وضع الخطوط العامة للسياسة الأوروبية حول التعامل مع العراق في مرحلة ما بعد الحرب ، وبدأ الناتو والاتحاد الأوروبي يعملان على تجاوز الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية والعمل من اجل دعم العراق(١٧).

وأكد قادة دول الاتحاد الأوروبي في قمة بروكسل بتاريخ ١٢ / ١٢ / ٢٠٠٣ على ما يأتي:

١-مساعدة العراق عن طريق دعم عمليات إعادة الأعمار وبناء عملية سياسية ضمن إطار قرارات مجلس الأمن الدولي .

٢-ضرورة إعادة الأمن إلى العراق .

٣-توكيد أهمية دور الأمم المتحدة في العراق ضمن هذه المرحلة كونه يعد الأساس لنجاح العملية السياسية في العراق ويضفي الطابع الاممي لها .

٤-أهمية وضع جدول زمني يعمل بنقل الحكم إلى الشعب العراقي (١٨).

ورغم الخلاف الذي نشب بين دول الاتحاد الأوروبي بشأن الحرب على العراق ، فان هناك مجموعة من الأهداف والمصالح التي تشترك فيها دول الاتحاد وتعمل من اجلها للحفاظ على ديمومة مصالحها في المنطقة وتشمل:

١-ضمان ودعم إقامة عملية سياسية مستقرة ، لان عدم الاستقرار سيؤدي إلى الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي فضلا عن انه سيكون مركزا للجماعات المسلحة وهذا من شأنه دعم العملية السياسية عن طريق تحسين مستوى المعيشة والقضاء على الفقر .

٢-دعم إعادة الأعمار في العراق سيؤدي إلى جذب الاستثمارات الكبيرة إلى العراق ويرفع مستوى القدرات الاقتصادية والاستثمارية للعراق .

٣-تأمين إمدادات النفط بأسعار مناسبة لأنه الممر الرئيس لصادرات واحتياطيات النفط لدول العالم وان اي صراع او تهديد للمنطقة سينعكس على إمدادات النفط وهذا بدوره سينعكس سلبا على أوربا .

٤-تعزيز امن واستقرار منطقة الخليج العربي على المدى الطويل (١٩).

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف التقت دول الاتحاد الأوروبي واتفقت على مبادئ أساسية تسير في ضوئها تجاه العراق في مرحلة ما بعد الحرب الأمريكية ، وهذه المبادئ هي :

١ – الحفاظ على وحدة العراق .

٢- إقامة حكم ديمقراطي في العراق .

٣- دعم النظام الفدرالي وفق المناطق الجغرافية .

٤-تعزيز الأمن والسلام مع دول جوار العراق .

وتأسيسا على ما تم ذكره آنفا فقد ركز الاتحاد الأوروبي وفي مرحلة ما بعد الحرب على عملية إعادة البناء السياسي في العراق ، ودعم العملية الانتخابية ، ومؤسسات الدولة وسيادة القانون إلى جانب آخر ركز الاتحاد الأوروبي وفي سعيه لدعم العراق ، على إقامة مؤتمرات حوار مع إيران

وتركيا وسوريا والأردن ودول الخليج العربية حول مستقبل العراق ، وامن الخليج العربي والمنطقة بعامة [٢٠] .

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية على المبادئ العامة التي يعتمدها ويروج لها في الدول النامية عن طريق الاتفاقيات والعلاقات السياسية ، وهذه المبادئ تشمل دعم سيادة القانون والديمقراطية، والهياكل المؤسساتية والدبلوماسية، وتعزيز حقوق الإنسان، والتعاون الإقليمي، وهذا ما أكدته الدول الأوروبية في معاهدة لشبونة ،بأنه يتوجب على الاتحاد الأوروبي في الشؤون الدولية ان يسعى لتعزيز القيم والمبادئ نفسها التي يسترشد بها[٢١].

ومما لا شك فيه ان دول الاتحاد الأوروبي كانت حريصة في مرحلة ما بعد الاحتلال على أهمية نجاح العملية الديمقراطية وإقامة نظام سياسي مستقر في العراق ولعل ذلك يعود إلى :

١. ان العراق بلد يمتلك كميات كبيرة من النفط يقدر بنحو ١٠ % من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم ، إلى جانب انه يقع ضمن منطقة الخليج العربي التي تمتلك ثلثي احتياطيات النفط في العالم واكبر منطقة في تصديره ، فضلا عن كميات الغاز الطبيعي .

٢. يشترك العراق بحدود مع تركيا وهي دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي وقريبة من القارة الأوروبية ، وبالتالي فان استقرار العراق سينعكس أيضا على تركيا ومن ثم أوروبا والعكس قد يؤثر ولو بشكل نسبي [٢٢].

من هذا المنطلق دعم الاتحاد الأوروبي العملية الديمقراطية في العراق وقدم دعما ماليا للعملية الانتخابية التي جرت عام ٢٠٠٤ بمبلغ يقدر

بنحو (٩٠) مليون يورو ، وقد تمحور هذا الدعم عن طريق دعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وضمان سير وشفافية الانتخابات ، وتشجيع الناخبين للمشاركة فيها ونشر عدد من خبراء الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات. وسار الاتحاد الأوروبي في توجهه هذا في انتخابات عام ٢٠٠٥ البرلمانية ومجالس المحافظات عام ٢٠٠٩ والانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠ .

وما ان تشكلت الحكومة الانتقالية العراقية عام ٢٠٠٥ ، حتى وقع الاتحاد الأوروبي مع العراق الإعلان المشترك بشأن الحوار السياسي في ٢٢ / ٩ / ٢٠٠٥ ،وكان هدف الجانبين وفقا لهذا الإعلان إقامة عراق امن ومستقر وموحد وديمقراطي ،يسود فيه القانون ، وتحترم فيه حقوق الإنسان ، وأكد الإعلان على أهمية دور الاتحاد الأوروبي في دعم العملية السياسية والحكم الرشيد وسيادة القانون والديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومنع انتشار الأسلحة النووية ومواجهة الإرهاب[٢٣].

وضمن توجهات دعم الاتحاد للعراق وافق الأخير في مؤتمر استانبول في شهر حزيران عام ٢٠٠٦ على قيام حلف الناتو على تدريب القوات الأمنية العراقية داخل العراق وخارجه ، وأرسلت عدد من دول الاتحاد بعض قواتها إلى العراق للمساهمة في إعادة أعمار العراق ، وتدريب القوات العراقية ، وقدمت مساعدات مالية وصلت إلى ٩ ملايين يورو لدعم توجهاتها هذه[٢٤].

وانسجاما مع توجهات الجانبين نحو تطوير علاقاتهما الثنائية قام نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي السابق بزيارة إلى بروكسل في شهر

نيسان عام ٢٠٠٨ ، أجرى خلالها محادثات بشأن التعاون في مجال الطاقة بين الجانبين وأهمية التوصل إلى اتفاق في هذا الموضوع.

وتفعيلا للإعلان المشترك بشان الحوار السياسي استضافت بغداد مطلع عام ٢٠٠٩ أول اجتماع مشترك بين العراق والاتحاد الأوروبي على المستوى الوزاري، أعقبه اجتماع آخر في شهر أيار من العام نفسه استضافته العاصمة البلجيكية بروكسل، وأصبحت اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ملتقى إضافيا للحوار السياسي بين الجانبين.

مثل الإعلان المشترك للحوار السياسي مناسبة للاتحاد الأوروبي من اجل تطوير علاقاته مع العراق، ومتابعة التطورات التي تشهدها الساحة العراقية من حيث التحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمجتمع المدني، والانتخابات، والمصالحة الوطنية، والعلاقات مع دول الجوار، في ضوء التطور الذي شهدته العلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي وحرص الجانبان على تفعيلها عن طرق التعاون البنَّاء، وقع الطرفان على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الطاقة في شهر كانون الثاني عام ٢٠١٠[٢٥].

ثالثا البعد الاقتصادي :

أدركت دول الاتحاد الأوروبي التي عارضت حرب واحتلال العراق ضرورة التعامل مع الواقع الجديد في العراق، وان مصالحها تقتضي التعاطي مع مرحلة ما بعد الاحتلال، لذلك ومنذ عام ٢٠٠٤ قرر الاتحاد الأوروبي السعي باتجاه إقامة تعاون شامل مع العراق وفي المجالات كافة ، وقد وضع الاتحاد عدد من الأهداف من اجل تحقيقها على المدى البعيد أبرزها:

١. إقامة عراق امن ومستقر تحترم فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

٢. إنشاء منطقة مستقرة ومفتوحة للتنوع الاقتصادي واقتصاد السوق ، وإقامة مجتمع يتحقق فيه النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة.

٣. تشجيع العراق على الانفتاح السياسي والاقتصادي تجاه المنطقة والمجتمع الدولي.

٤. دعم جهود العراق باتجاه تحقيق الأهداف التنموية جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والبنك الدولي ، ومساعدة العراق على استثمار موارده الخاصة من اجل إنعاش اقتصاده ودعم التنمية فيه.

٥. تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمار والتنمية بين الجانبين.

٦. وضع أسس التعاون في المجالات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية وصولا إلى اتفاق الشراكة بين الجانبين.

٧. اعتماد إستراتيجية التنوع في إمدادات الطاقة إلى دول الاتحاد ، والأخذ في الحسبان الدور الذي يمكن ان يقوم به العراق بما يملكه من

ثروات طبيعية ، فضلا عن موقعه الجغرافي بما يؤهله ان يكون جسرا للطاقة بين منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط والاتحاد الأوروبي[٢٦].

تركز التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والعراق في محورين : الأول دعم الاتحاد الأوروبي للعراق بعد عام ٢٠٠٣، والثاني اتفاقيات التعاون المشترك.

أولا : دعم الاتحاد الأوروبي للعراق عام ٢٠٠٣ وما بعده :

من هذا المنطلق سارعت دول الاتحاد إلى عقد مؤتمر المانحين في العاصمة الاسبانية مدريد في شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٣ من اجل دعم عمليات إعادة أعمار العراق ، وقد تعهدت دول الاتحاد في هذا المؤتمر بتقديم أكثر من مليار يورو لدعم العراق، ومن جانبها تعهدت المفوضية الأوروبية بتقديم ٢٠٠ مليون يورو للعراق[٢٧].

ركز الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٦ جهوده في مجال الإغاثة الإنسانية وتقديم الدعم المالي والسياسي من اجل إعادة أعمار العراق، وركز الاتحاد دعمه للعراق على الاتي :

١. الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية.
٢. دعم العملية السياسية والانتخابية.
٣. تقديم الدعم للنازحين واللاجئين داخليا وخارجيا.
٤. دعم سيادة القانون وحقوق الإنسان[٢٨].

- **دعم الاتحاد الأوروبي للعراق عام ٢٠٠٣:**

قدمت المفوضية الأوروبية عام ٢٠٠٣ دعما ماليا لمشاريع إعادة أعمار العراق بقيمة (٤٢) مليون يورو وزعت على عدة مجالات منها ،إعادة الأعمار، والحد من الفقر ، والتنمية البشرية، والتعليم ، والصرف الصحي، والصحة، وقد خصصت المفوضية الأوروبية (٢٩) مليون يورو من مجموع المبلغ للقطاعات المدرجة انفا، فيما خصصت مبلغ (٣) مليون يورو للمجتمع المدني وحقوق الإنسان، و(٢) مليون يورو لإزالة الألغام، (٨)مليون يورو لدعم موظفي الدولة وتدريبهم على إعادة الأعمار ،فضلا عن دعم دور الأمم المتحدة في العراق(٢٩) .

جدول(٢) مجالات دعم الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٣(٣٠)

السنة ٢٠٠٣	القطاع	مبلغ التمويل مليون يورو
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	التعليم والصحة والصرف الصحي والأنشطة المدرة للدخل	٢٩
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان	حقوق الإنسان والمجتمع المدني ودعم العملية الانتخابية	٣
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الإجراءات المتعلقة بالألغام	٢
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دعم العملية السياسية والعدالة الانتقالية ودور الأمم المتحدة في العراق	٥

برنامج البنك الدولي الإنمائي الخاص بالعراق	برنامج بناء القدرات الأول	٣
المجموع		٤٢

- **دعم الاتحاد الأوروبي للعراق عام ٢٠٠٤:**

استمرت المفوضية الأوروبية بتقديم دعمها المالي للعراق عام ٢٠٠٤ عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالعراق وكذلك البنك الدولي ، وخصصت المفوضية الأوروبية مبلغ (١٧٦.٥) مليون يورو وزعت على قطاعات :

التعليم وتضمن إعادة تأهيل مؤسسات التعليم، وتوزيع اللوازم المدرسية والتعليمية ، والتدريب. وفيما يخص قطاع الصحة توفير سيارات الإسعاف والعيادات الطبية المتنقلة ، واللوازم الطبية ، ومعدات المختبرات، وإعادة تأهيل المؤسسات الصحية ، وإنشاء مختبر لمكافحة الإدمان على المخدرات. ودعم التنمية البشرية وتوفير فرص العمل عن طريق دعم القطاع الزراعي مثل توفير البذور والأسمدة والخدمات الطبية البيطرية. والبنى التحتية مثل إعادة تأهيل محطات ضخ المياه، ومصانع الألبان ، وتشجيع الصناعات الغذائية .ودعم تعزيز الحكم الرشيد، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان، والعملية الانتخابية، فضلا عن إعادة بناء وتأهيل القدرات الإدارية للمؤسسات(٣١).

جدول(٣) تخصيصات المفوضية الأوروبية التي وزعتها عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٤[٣٢]

القطاع	مبلغ التمويل مليون يورو
التعليم	١٥
الصحة	١٠
المياه والصرف الصحي	١٣
الزراعة والمياه والبيئة	١٥
الحكم والمجتمع المدني	٧
الحد من الفقر والتنمية البشرية	٥
دعم العملية الانتخابية لعام ٢٠٠٥	٣١.٥
المجموع	٩٦.٥

جدول (٤) تخصيصات المفوضية الأوروبية التي وزعتها عن طريق البنك الدولي عام ٢٠٠٤

القطاع	مبلغ التمويل مليون يورو
مشروع بناء القدرات الثاني	٣
بناء واعادة تأهيل المدارس	٤٠
البنية التحتية	١٧
امدادات المياه والصرف الصحي	٢٠
المجموع	٨٠

- **دعم الاتحاد الأوروبي للعراق عام ٢٠٠٥:**

قدمت المفوضية الأوروبية دعما ماليا للعراق بقيمة (٢٠٠) مليون يورو وزعتها عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالعراق وكذلك البنك الدولي ، تم تقسيم المبلغ على قطاعات الصحة، والتعليم، ودعم العملية الانتخابية، والتنمية البشرية، وتطوير الريف في العراق، والرعاية الاجتماعية،وبناء القدرات عن طريق التعليم والتدريب، والحد من الفقر[٣٣].

جدول (٥) تخصيصات المفوضية الأوروبية التي وزعتها عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عام ٢٠٠٥[٣٤]

القطاع	مبلغ التمويل مليون يورو
التعليم	٤٠
الصحة	٢٥
التنمية الريفية	١٥
الحكم والمجتمع المدني ودعم العملية الدستورية	٢٠
دعم العملية الانتخابية	٣٠
الحد من الفقر والتنمية البشرية	٢٤.٥
دعم المجتمع المدني	٥
المجموع	١٥٩.٥

جدول (٦) دعم المفوضية الأوروبية عن طريق البنك الدولي والمفوضية عام ٢٠٠٥

القطاع	مبلغ التمويل
بناء القدرات الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية والتعليم والتدريب	١٠
برامج الحماية الاجتماعية (الصحة وخلق فرص عمل)	٣٠
الدعم التقني للعراق على المدى القصير عن طريق المفوضية الأوروبية مباشرة	٠.٩٥
المجموع	٤٠.٩٥

- **دعم الاتحاد الأوروبي للعراق عام ٢٠٠٦:**

قدمت المفوضية الأوروبية دعمها المالي للعراق عام ٢٠٠٦ بمبلغ قدر بنحو (٢٠٠) مليون يورو سعت عن طريق من اجل دعم العملية السياسية في العراق ، وإقامة نظام ديمقراطي مستقر، وتشجيع العراق للانفتاح على السوق العالمية والمجتمع الدولي، فضلا عن تعزيز الحكم الرشيد،وتحسين حياة الشعب العراقي، وتم توزيع الدعم المالي على قطاعات:الزراعة والبيئة(٢٠) مليون يورو، والتعليم(٤٠)مليون يورو، والصحة(٢٥) مليون يورو ،والمياه والصرف الصحي(١٥) مليون يورو،والتنمية البشرية والحد من الفقر (١٠) مليون يورو ،والحكم الرشيد ودعم العملية السياسية (١٠) مليون يورو[٣٥].

جدول (٧) تخصيصات المفوضية الأوروبية التي وزعتها عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عام ٢٠٠٦ [٣٦]

القطاع	مبلغ التمويل مليون يورو
البيئة والزراعة والموارد الوطنية	٢٠
التعليم	٤٠
الصحة	٢٥
المياه والصرف الصحي	١٥
الحد من الفقر والتنمية البشرية	١٠
الحكم الرشيد ودعم العملية الدستورية	١٠
المجموع	١٢٠

وفي ظل الأوضاع الأمنية التي شهدها العراق وتصاعد أعمال العنف بعد عام ٢٠٠٦ وزيادة أعداد النازحين واللاجئين داخليا وخارجيا ، قررت المفوضية الأوروبية تقديم مبلغ (١٠) مليون يورو لمساعدة النازحين داخل العراق.

وأطلق العراق عام ٢٠٠٦ مبادرة (العهد الدولي للعراق) وهدف المبادرة كان تحقيق الشراكة والتعاون بين العراق والمجتمع الدولي ، وكسب دعم الأخير في تحقيق السلام داخل العراق، فضلا عن دعم العراق سياسيا واقتصاديا وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وقدمت المفوضية الأوروبية دعما ماليا للعراق بموجب هذه المبادرة قدر بـ (٥٧.٥) مليون يورو وزعت على قطاعات : الادارة المشتركة(٢.٥) والتي تولت

عملية التنسيق بين الجهات المانحة والعراق، الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية (١٢) مليون يورو، الحوكمة(٨) مليون يورو ، الصحة (١٢) مليون يورو ، البنى التحتية (١٣) مليون يورو، فضلا عن وضع الاتحاد الأوروبي برنامجا لدعم تجارة العراق والتعامل الكمركي بين الجانبين وخصص له مبلغ(٦.٥) مليون يورو ، لكن الحكومة العراقية لم تدعم هذا البرنامج ، فاضطرت المفوضية الأوروبية إلى إلغائه، إلى جانب ذلك قدمت المفوضية الأوروبية دعما تقنيا للعراق بمبلغ (٦) مليون يورو وزعتها على مدى ثلاث اعوام[٣٧].

جدول(٨) تخصيصات المفوضية الأوروبية التي وزعتها عن طريق برامج الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي عام ٢٠٠٦ [٣٨]

القطاع	مبلغ التمويل مليون يورو
الدعم التقني على المدى القصير	٦
دعم النازحين واللاجئين داخل وخارج العراق	١٠
الإدارة المشتركة	٢.٥
الزراعة والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية	١٢
التعليم	١٠
الصحة	١٢
الحوكمة	٨
البنية التحتية	١٣
المساعدة التقنية لدعم التجارة والكمارك	٦.٥
المجموع	٨٠

- **دعم الاتحاد الأوروبي للعراق عام ٢٠٠٧ :**

بلغت قيمة المساعدات المقدمة من المفوضية الأوروبية للعراق عام ٢٠٠٧ نحو(٩٢.٧) مليون يورو وركزت المفوضية الأوروبية دعمها عام ٢٠٠٧ على قطاعات :

سيادة القانون : قدمت المفوضية الأوروبية مبلغ (١٤) مليون يورو لبرامج دعم سيادة القانون والعدالة وتنمية الخبرة في هذا المجال ، واستكمال جهود بعثة الفانون الأوروبي إلى العراق التي أرسلت بدعم وتمويل مجلس الاتحاد الأوروبي ، وكان هدف البعثة تعزيز حكم القانون والعدالة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وتم في هذا المجال ايضا دعم المؤسسات العامة والخاصة في مجال القانون منها مجلس القضاء الأعلى ،ونقابة المحامين العراقيين، ومعهد التدريب القضائي، فضلا عن دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والتي تهتم بإعادة تأهيل المتضررين من التعذيب والعمليات العسكرية في العراق.

العملية الانتخابية: خصصت المفوضية الأوروبية مبلغ (٢٠) مليون يورو لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالعراق لدعم العملية الانتخابية ، وكان من ضمنها الاستفتاء على الدستور ، وكذلك الاستفتاء على المناطق " المتنازع عليها " في كركوك والمناطق الأخرى، لكن هذه العملية تطلبت وقت طويل وواجهت صعوبات كبيرة لعدم وجود قوائم انتخابية او إحصائيات حديثة للسكان لذلك تعذر تنفيذه.

الإدارة المالية العامة : قدمت المفوضية الأوروبية مبلغ (٢٠) مليون يورو إلى البنك الدولي من اجل تقديم الخبرة في هذا المجال للعراق ، وهدف

هذا البرنامج هو إعادة هيكلة وإصلاح قطاع المصارف العامة ، ونظام المشتريات العامة.

تقديم المساعدة إلى اللاجئين العراقيين : قدمت المفوضية الأوروبية مساعدات إلى اللاجئين العراقيين في الأردن وسوريا بلغت قيمتها نحو (٣٥.٧) مليون يورو ، وتم توزيع هذه المساعدات على شكل خدمات في مجالات الصحة والتعليم بما يسهم في تحسين حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ويساعد على إدماجهم في مجتمع ذلك البلد. إلى جانب ذلك خصصت المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان مبلغا إضافيا علاوة على المبلغ الذي خصصته المفوضية الأوروبية، قدر بنحو(١٧.٨) مليون يورو رصدته ايضا لمساعدة اللاجئين منها (١٠) مليون يورو لدعم اللاجئين خارج العراق و(٧.٨) مليون يورو للنازحين داخل العراق .

دعم برنامج ايراسموس موندوس : خصصت المفوضية الأوروبية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مبلغ (٣) مليون يورو لبرنامج ايرسموس موندوس ، وهذا البرنامج استحدثته المفوضية الأوروبية وهو خاص بالعراق وإيران واليمن، يتم عن طريقه تبادل الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية بين العراق والاتحاد الأوروبي ، ويعمل البرنامج من اجل تطوير إمكانيات الطلبة والتدريسيين والباحثين من حيث التدريس والتدريب والبحث[٣٩].

جدول (٩) تخصيصات المفوضية الأوروبية التي وزعتها عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي عام ٢٠٠٧[٤٠]

القطاع	مبلغ التمويل مليون يورو
دعم سيادة القانون والعدالة	١٤
دعم العملية الانتخابية	٢٠
الإدارة المالية العامة	٢٠
دعم اللاجئين العراقيين في الأردن وسوريا	٣٥.٧
برنامج ايراسموس موندوس	٣
المجموع	٩٢.٧
دعم إضافي للاجئين والنازحين العراقيين مقدم من قبل (المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان)	١٧.٨

- **دعم الاتحاد الأوروبي للعراق عام ٢٠٠٨:**

شهد العراق تحسنا ملحوظا في أوضاعه الأمنية وكذلك الاقتصادية نتيجة ارتفاع استيرادات العراق النفطية انعكس على حجم دعم برامج المفوضية الأوروبية التي تقدمها عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالعراق والبنك الدولي ، وانخفضت قيمة الدعم الأوروبي عام ٢٠٠٨ لتصل إلى(٧٢.٦) مليون يورو وزعت على المساعدات الفنية للمؤسسات العراقية ، ودعم الخدمات الطبية المتخصصة، ودعم خدمات المياه والصرف الصحي، ودعم النازحين داخل العراق ومساعدتهم على العودة إلى أماكنهم[٤١] .

- **دعم الاتحاد الأوروبي للعراق عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ :**

خصص الاتحاد الأوروبي دعمه المالي للعراق لعامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ مبلغ (٦٥.٨) مليون يورو، وأدرجت المفوضية الأوروبية هذه المساعدات ضمن برنامج موحد أطلقت عليه اسم (برنامج العراق وبناء القدرات ٢٠٠٩-٢٠١٠)، وكان هدف البرنامج الاستثمار الأفضل للموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق، وتوجيهها بالاتجاه الذي يحقق رفع مستوى الخدمات الأساسية ، وتحسين مستوى المعيشة لدى الشعب العراقي، إضافة إلى إعادة اعمار البنى التحتية في العراق ،عليه ركز هذا البرنامج على قطاعات :الحكم الرشيد وسيادة القانون ودعم العملية السياسية والانتخابية ، وتقديم الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم ودعم النازحين داخليا، ودعم المجتمع المدني وتطويره عن طريق لجنة مستقلة لحقوق الإنسان أنشأتها المفوضية الأوروبية لتطوير المجتمع المدني، والمساهمة في إحلال الأمن والسلام ، ومعاينة هموم المواطنين العراقيين، فضلا عن دعم برامج منظمات المجتمع المدني. وقدم الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٩ حزمة مساعدات مالية قدرت بنحو (٤٢) مليون يورو وزعت على المجالات التالية [٤٢]:

-تحسين فرص الحصول على التعليم الأساسي في العراق ،وزيادة قدرة الحكومة العراقية في قطاع التعليم ، وتوفير الدعم التقني على مستوى البلاد، وتم تخصيص مبلغ (١٨) مليون يورو لهذا القطاع .

-دعم تحسين نوعية التعليم في العراق ، والتركيز على التعليم التقني والمهني والتدريب ، ورصد مبلغ (٩) مليون يورو لهذا المجال ، وركز

على بناء قدرات مؤسسات التدريب المهني والتقني وتطويرها بشكل يجعلها أكثر مرونة واستقلالية ويمكّنها من تلبية احتياجات المجتمع العراقي.

-بناء القدرات التقنية ، فضلا عن دعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشكل يضمن إجراء العمليات الانتخابية بشفافية عالية ، وقد خصصت المفوضية الأوروبية مبلغ (٨) مليون يورو لهذا المجال.

-بناء قدرات اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان : وقد خصص لها مبلغ (٦) مليون يورو ، وركزت هذه اللجنة عملها على حقوق الإنسان ومنها المرأة ، وحماية الأطفال، والأقليات العرقية والدينية[٤٣]. أما في عام ٢٠١٠ فقد خصصت المفوضية مبلغ (٢٤) مليون يورو وزعت على اللاجئين والنازحين ،ودعم تنمية المجتمع المدني ، ودعم التعليم العالي.

جدول (١٠) تخصيصات المفوضية الأوروبية التي وزعتها عن طريق برامج الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ [٤٤] :

القطاع	مبلغ التمويل مليون يورو
تحسين فرص الحصول على التعليم الأساسي	١٨
دعم لتحسين نوعية التعليم في العراق مع التركيز على التعليم التقني والمهني والتدريب:	٩
بناء القدرات التكنولوجية تقديم الدعم للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق	٨
بناء القدرات للمفوضية المستقلة لحقوق الإنسان	٦
دعم الخدمات الصحية والنازحين واللاجئين، تنمية المجتمع، والتعليم العالي	٢٤
المجموع	٦٥

جدول (١١) دعم الاتحاد الأوروبي للعراق للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١١ (جميع الأرقام مليون يورو) الجدول مأخوذ عن موقع المفوضية الأوروبية(٤٥)

العام	دعم إعادة الإعمار	المساعدات الإنسانية	المجموع	بعثة دعم سيادة القانون في العراق	المجموع الكلي
٢٠٠٣	٤٢.٠	١٠٠.٠	١٤٢.٠	–	١٤٢.٠
٢٠٠٤	١٧٦.٥	–	١٧٦.٥	–	١٧٦.٥
٢٠٠٥	٢٠٠.٠	–	٢٠٠.٠	١٠.٠	٢١٠.٠
٢٠٠٦	٢٠٠.٠	–	٢٠٠.٠	١١.٢	٢١١.٢
٢٠٠٧	٩٢.٧	١٧.٨	١١٠.٥	–	١١٠.٥
٢٠٠٨	٧٤.١	٣٠.٠	١٠٤.١	٧.٢	١١١.٣
٢٠٠٩	٤٢.٠	٢٠.٠	٦٢.٠	١٠.٨	٧٢.٨
٢٠١٠	٢٤.٢	١٨.٠	٤٢.٢	١٧.٥	٥٩.٧
٢٠١١	١٥.٧	١٠.٠	٢٥.٧	٤.٨	٣٠.٥
المجموع	٨٦٧.٢	١٩٥.٨	١٠٦٣.٠	٦١.٥	١،١٢٤.٥

- **دعم الاتحاد الأوروبي للعراق للمدة ٢٠١١-٢٠١٣ :**

واجه الاتحاد الأوروبي عدداً من التحديات التي عرقلت تنفيذ المشاريع المشتركة مع العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٠، وكانت السبب في تغيير إستراتيجية دعم الاتحاد للعراق في الأعوام التي أعقبت عام ٢٠١٠ وابرز هذه التحديات هي:

-الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في العراق ، مما انعكس سلبا على إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه مشاريع الدعم في العراق .

-عدم وجود خطة تنمية متناسقة وموحدة للعراق تنسجم مع ارتفاع حجم الموازنة العامة السنوية .

- طرق تمويل المشاريع المشتركة وتنفيذها، وكان من المتوقع للاتحاد الأوروبي ان يشارك العراق وبصورة فاعلة في تمويل عدد من المشاريع وتنفيذها لاسيما ان الاتحاد الأوروبي يركز على بناء القدرات ، فضلا عن عدم وجود مؤشرات قياس التنفيذ التقليدية التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي مع الدول الأخرى بوضع سياسات التنمية.

-كثرة البرامج والمشاريع جعل من الصعب التعامل معها وشتت جهود الجانبين في متابعتها وخاصة الاتحاد الأوروبي ، فضلا عن صعوبة إجراءها ومتابعتها في وقت واحد.

وبسبب هذه التحديات قررت المفوضية الأوروبية دعم مجال واحد في السنة وكان هدف الاتحاد من هذه الإستراتيجية تحقيق أقصى قدر ممكن من التركيز على البرنامج ، وضمان سير العمل وقدرة السيطرة

عليه، والتحكم به مع الحفاظ على مستوى ثابت من النمو والتطور بخلاف ما كان الحال في المرحلة السابقة[٤٦].

تابعت المفوضية الأوروبية سياستها الجديدة وفقا للإستراتيجية التي وضعتها تجاه العراق وتم تخصيص (٥٨.٧) مليون يورو لدعم المجالات الآتية ولمدة ثلاثة أعوام :

خصصت المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١١ مبلغ (١٥.٧) مليون يورو لتحسين كفاءة المياه وادارتها. فبسبب الظروف التي عاشها العراق ، وسوء ادارة واستثمار المياه فيه ، ورغم الثروات المائية التي يمتلكها ، ونظرا لتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى عن واقع المياه في العراق، وما شهده من تدهور في السنوات الأخيرة ، قرر الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه لهذا المجال عام ٢٠١١ وتجسد الدعم بالاتي:

-تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات العراقية على المستويين المركزي والمحلي ، وتعزيز قدرة الإدارات على إدارة المياه بما في ذلك دعم المؤسسات الصحية للسيطرة على الإمراض ومنع انتقالها عن طريق المياه، فضلا عن تقديم السياسات الملائمة لإدارة المياه واستثمارها للحكومة العراقية.

-إدراج أهمية المياه ضمن التعليم ، ومعالجة ذلك عن طريق مؤسسات القطاع العام ، وإبراز أهمية المياه يتطلب وضع برامج شاملة بما فيها جوانب البيئة ، والسياسات المائية ، والتقنية، والبنية التحتية ، وإدارة العمليات التنظيمية للمشاريع المائية . أما هدف الاتحاد فهو مساعدة العراق على إنشاء منظومة إدارة مياه شاملة تتسم بالكفاءة من الناحية

الاقتصادية وتسهم في التوزيع العادل لها ، وتعزز مجال الخدمات والاستثمار والبيئة من خلالها(٤٧).

وفي عام ٢٠١٢ خصصت المفوضية الأوروبية مبلغ (٢٢) مليون يورو لدعم مجال الحكم الرشيد وسيادة القانون ، وابراز الجوانب التي تم التركيز عليها في هذا المجال دعم وتطوير قدرة الحكومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني على السير باتجاه تعزيز مفهوم الديمقراطية ، وضمان حقوق الإنسان، وسيادة القانون والحكم الرشيد ،بما في ذلك احترام حقوق النساء والأقليات ، ومكافحة الفساد(٤٨).

أما في عام ٢٠١٣ فقد خصصت المفوضية الأوروبية مبلغ (٢١) مليون يورو لدعم التعليم وتلبية متطلبات سوق العمل، وركز البرنامج على أهمية تلبية التعليم لاحتياجات سوق العمل، عن طريق إنشاء الدافع الذاتي للمتعلمين لاغتنام الفرص التعليمية ، ويرتبط هذا الجانب ارتباطا وثيقا بتحقيق الأهداف التعليمية عن طريق إزالة الموانع التي تحول دون ذهاب الأطفال والمتعلمين إلى المدارس بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما ركز الاتحاد جهوده في هذا المجال على كيفية التغلب على مشكلة نقص المهارات والتعليم الذي يعاني منه شريحة واسعة من الفقراء في ومحاولة تقليل البطالة ، فضلا عن توفير التعليم الذي ينسجم مع احتياجات سوق العمل ،وتسهيل حصول الشباب على فرص العمل التي تدر عليهم بدخول مادية .وابرز الجوانب الفنية لهذا المجال هي:

-التقنية والتعليم المهني .

-المساهمة في تطوير سياسات التعليم بما يتوافق والخطط الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك توفير دورات لتدريب المعلمين والتي تنسجم مع احتياجات سوق العمل.

-زيادة فرص الحصول على التعليم الثانوي.

-تطوير مؤهلات النساء والنازحين داخليا وكذلك العائدين[٤٩] .

جدول(١٢) مجالات توزيع تخصيص المفوضية الأوروبية للمدة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٣ [٥٠] .

السنة	المبلغ	القطاع
٢٠١١	١٥,٧ مليون يورو	كفاءة وإدارة المياه
٢٠١٢	٢٢ مليون يورو	الحكم الرشيد وسيادة القانون
٢٠١٣	٢١ مليون يورو	التعليم وسوق العمل
المجموع	٥٨.٧ مليون يورو	

فضلا عن ما تم ذكره سابقا فقد وفر الاتحاد الأوروبي دعما ماليا للعراق من اجل خطط التنمية للمدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠ قدر بنحو ٧٥ مليون يورو ، وأعلن اندريس بيالج مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الطاقة وأثناء لقائه هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي في العاصمة البلجيكية بروكسل عن تعهد الاتحاد الأوروبي بدعم العراق بقيمة ٧٥ مليون يورو لأغراض التنمية للمدة من عام ٢٠١٤ ولغاية ٢٠٢٠ ، وأعلن الاتحاد الأوروبي ان دعمه مستقبلا سيركز على ثلاثة محاور هي :

سيادة القانون وحقوق الإنسان، ورفع كفاءة الجانب التربوي الابتدائي والثانوي والبناء المؤسساتي ، وقطاع الكهرباء(٥١).

ثانيا اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين العراق والاتحاد الأوروبي :

١. مذكرة التفاهم حول التعاون والشراكة الإستراتيجية في مجال الطاقة عام ٢٠١٠:

في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد الأوروبي وكخطوة اولى نحو تفعيل وتأطير اوجه التعاون الثنائي وقع الجانبان في ٢٠١٠/١/١٨ على مذكرة تفاهم وتعاون عام شملت العديد من المجالات، وابرز ما تضمنته هذه المذكرة هو إعطاء الأفضلية لدول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالاستثمارات وتقديم الخدمات ،ووضع إطار عام للتعاون، ودعم جهود التنمية والإصلاح في العراق، وتسهيل اندماجه مع الاقتصاد الدولي ، وركزت المذكرة على مجال الطاقة عن طريق تنمية سياسات الطاقة قي العراق، وضمان إمدادات الطاقة بين العراق والاتحاد الأوروبي، واستثمار مصادر الطاقة المتجددة في العراق، وتعزيز آفاق التعاون التقني والعلمي والصناعي في مجال الطاقة بين الجانبين(٥٢)علما ان الحكومة العراقية وقعت على هذه الاتفاقية بشكل رسمي في ٢٠١٠/٩/٢٨، وصادق عليها البرلمان العراقي بموجب القانون رقم (٤٤) عام ٢٠١٢ .

٢. اتفاقية الشراكة والتعاون عام ٢٠١٢ :

انطلقت المفاوضات بين العراق والاتحاد الأوروبي فيما يخص اتفاق الشراكة والتعاون ، منذ تشرين الثاني عام ٢٠٠٦ وكانت بداية المفاوضات تركز على التعاون في مجال التجارة ، وقد تطورت هذه المفاوضات باتجاه إقامة شراكة وتعاون أكثر شمولا بحيث تشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والطاقة ، وفي ١٣ / ١١ / ٢٠٠٩ توصل الجانبان إلى الصيغة النهائية للاتفاق ، وكان من المتوقع التوقيع عليه في عام ٢٠١٠ ، لكنه تأخر حتى ١١ / ٥ / ٢٠١٢ ، ويؤسس الاتفاق لإطار قانوني شامل لتعزيز العلاقات بين الجانبين في المجالات السياسية والاقتصادية والطاقة والخدمات ، ودعم جهود الإصلاح والتنمية الحيوية في العراق ودعم اقتصاد العراق من اجل الاندماج مع الاقتصاد العالمي ، ويعد الاتفاق الأداة الرئيسة لدعم الاتحاد الأوروبي للعراق ويعزز العلاقات بين الجانبين عن طريق الاجتماعات الوزارية السنوية، وإنشاء مجلس التعاون، ولجنة التعاون البرلمانية، واتفاق الشراكة والتعاون حددت مدته بعشر سنوات مع التجديد السنوي التلقائي بموافقة الجانبين ، ويمثل الاتفاق أول علاقة تعاقدية بين الجانبين وضم خمسة فصول و١٢٤ مادة إضافة إلى الملاحق وأكثر من ١٣٠ صفحة(٥٣) .

وفيما يتعلق بالطاقة تضمن الاتفاق مسائل التعاون الآتية :

١. تعزيز التعاون في قطاع الطاقة وفق مبادئ التجارة الحرة والتنافس وأسواق الطاقة المفتوحة وذلك بهدف:

(أ) تعزيز أمن الطاقة مع ضمان الاستدامة البيئية وتعزيز النمو الاقتصادي .

(ب) وضع الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية في مجال الطاقة، لضمان كفاءة سير سوق استخدام الطاقة وتعزيز الاستثمارات في هذا المجال.

(ج) تطوير وتعزيز الشراكات بين الشركات والعراق في مجال التنقيب والإنتاج والمعالجة والنقل والتوزيع والخدمات في قطاع الطاقة.

(د) تطوير حوار الطاقة بين الأطراف بما في ذلك المستوى الإقليمي، من خلال سوق غاز أوروبي عربي والتفاعل مع المبادرات الإقليمية الأخرى ذات الصلة.

٢. تحقيقا لهذه الغاية، تتفق الأطراف على تعزيز الاتصالات المتبادلة بهدف:

(أ) دعم تطوير سياسات الطاقة، عن طريق تطوير البنية التحتية في العراق، ووضع الإطار التنظيمي وفق مبادئ الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، والإدارة السليمة لموارد الطاقة والتنافس الحر و السوق المفتوحة .

(ب) التعاون من أجل تحسين القدرات الإدارية والقانونية نحو إنشاء إطار قانوني وظروف مستقرة لتحفيز النشاط الاقتصادي والاستثمارات في مجال الطاقة الدولية في العراق .

(ج) تعزيز التعاون التقني لتطوير الاستكشاف في مجال احتياطيات النفط و الغاز الطبيعي العراقي ، وكذلك تطوير وتحديث البنية التحتية للنفط والغاز ، بما في ذلك شبكات النقل والمرور العابر للمنطقة .

(د) تحسين نظام إمدادات الكهرباء في العراق .

(هـ) تعزيز التعاون لتحسين أمن الطاقة ومكافحة تغيير المناخ ، من خلال تعزيز كفاءة الطاقة و مصادر الطاقة المتجددة ، والحد من حرق الغاز .

(و) تيسير نقل التقنية وتدريب المهنيين .

(ز) تشجيع مشاركة العراق في عملية التكامل الإقليمي وأسواق الطاقة(٥٤).

ثالثا اتفاق مركز الطاقة عام ٢٠١٣:

وقع العراق والاتحاد الأوروبي في حزيران عام ٢٠١٣ على اتفاق يقضي بإنشاء مركز للطاقة يضمن التعاون بين الجانبين، وجاء التوقيع على هذا الاتفاق عقب جهود متواصلة بين الجانبين للوصول إلى أفضل صيغ التعاون في مجال الطاقة، وآخرها مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين في ٢٠١٠/١/١٨ والتي تضمنت في إحدى بنودها تأسيس "مجموعة الطاقة " والتي وقع على عاتقها وضع أولويات التعاون في هذا المجال ، وقد عقدت هذه المجموعة أول اجتماعاتها في ٢٠١١/٥/٢٦ ، وكانت إحدى نتائج هذ الاجتماع هو الإعلان المشترك الذي رسم خارطة التعاون في مجال الطاقة بين الجانبين وكانت اولى مقترحاته إنشاء مركز الطاقة، وهدف إنشاء هذا المركز تنشيط التعاون بين العراق والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة ،والاستفادة منه في مجال البحث والتدريب ، فضلا عن تركيز الاهتمام بالطاقة وتقديم أفضل الآليات لاستثمارها ومن ضمنها الطاقة التقليدية والمتجددة، إضافة إلى إمكانية الاستفادة منه في إقامة نوع من التعاون في هذا المجال على المستوى الإقليمي، وعده مركزا نوعيا في مجال الطاقة(٥٥).

خاتمة واستنتاجات

كانت وما زالت العلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي تحظى باهتمام الطرفين ، ولا سيما للاتحاد الأوروبي الذي كان العراق من ضمن أولوياته السياسية والاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣، فبالرغم من محدودية العلاقات بين الجانبين إبان عقد التسعينيات من القرن الماضي بسبب العقوبات الدولية على العراق، فان الاتحاد الأوروبي كان حريصا على الحضور على الساحة العراقية عن طريق تقديم الدعم الإنساني وأعمال الإغاثة التي كان يقدمها للشعب العراقي.

وبعد عام ٢٠٠٣ وما شهده العراق من تحولات سياسية ترافق معها انفتاح المجتمع الدولي عليه، وبالرغم من تباين مواقف دول الاتحاد من الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله ، فان سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية تميزت بالوحدة في التعامل مع العراق في مرحلة ما بعد الاحتلال، وسعت جاهدة من اجل استئناف العلاقات مع العراق سياسيا واقتصاديا وتطويرها بالشكل الذي يخدم مصالح الجانبين.

من هذا المنطلق وبالنظر إلى حاجة الطرفين للآخر، العراق بما يمتلكه من ثروات طبيعية وموقع جغرافي والحاجة إلى استثمارها خاصة بعد أكثر من عقد على العقوبات الدولية التي انعكست على بنيته التحتية، ورغبة العراق بالانفتاح على المجتمع الدولي والعودة اليه، وكذا الحال بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي بما يمتلكه من خبرات وتقنيات وتطور تقني في مختلف المجالات وحاجته في تامين إمدادات الطاقة لديه، ساعد هذا كثيرا على تسريع وتيرة التعامل بينهما ،وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بالشكل الذي يعكس حرص الجانبين على استثمار هذا

التحول بكافة جوانبه، وتعويض ما فات في المرحلة السابقة وخاصة لدول الاتحاد الأوروبي.

وبناءاً عليه كان الاتحاد الأوروبي من أوائل التنظيمات الدولية الحاضرة على الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، عن طريق الحضور السياسي ودعم العملية الديمقراطية، وبرامج المساعدات التي قدمها إلى العراق والتي تجاوزت قيمتها المليار يورو، وشملت مختلف المجالات الصحية والتعليمية وسيادة القانون والإشراف على الانتخابات ومياه الصرف الصحي والحكم الرشيد ودعم مؤسسات الدولة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني وإدارة واستثمار المياه وتلبية حاجات سوق العمل من التعليم والبيئة والخدمات الاجتماعية والحد من الفقر وغيرها من المجالات.

زد على ذلك فقد وقع العراق والاتحاد الأوروبي عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المشترك في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاستثمارية بما يعزز التعاون المشترك بين الجانبين وخاصة في مجال استثمار الطاقة، اذ حرص الاتحاد على تطوير علاقاته الاقتصادية والتجارية مع العراق وركز على قطاع الطاقة النفط والغاز والكهرباء وبما يضمن حضور الشركات الأوروبية في هذا المجال، ويسهم أيضا في عمليات إعادة إعمار العراق، وبالمقابل فان العراق استفاد كثيرا من برامج المساعدات الأوروبية واتفاقيات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأسهمت في تطوير بنيته التحتية، فضلا عن الدعم السياسي والاقتصادي الذي كان العراق بحاجة ماسة اليه بعد عام ٢٠٠٣، إذ أسهم بشكل كبير في انفتاح وعودة الأخير إلى المجتمع الدولي .

أما أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث هي :

١. استفاد العراق كثيرا من علاقاته مع الاتحاد الأوروبي سياسيا واقتصاديا، وساعده ذلك على الانفتاح على دول العالم والعودة الى المجتمع الدولي ، فضلا عن الدعم الذي قدمه الاتحاد الى العراق طوال المدة موضوع الدراسة ،فضلا عن الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعها الجانبين وخاصة في مجال استثمارات الطاقة.

٢. تمكن العراق وعن طريق علاقاته مع دول الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٣ من الغاء ديونه السابقة في نادي باريس إذ أسهمت كثيرا من التخفيف عن كاهل الموازنة العراقية وتوظيفها في مجال إعادة تأهيل البنى التحتية في العراق. .

٣. استفادت دول الاتحاد الأوروبي من علاقاتها مع العراق في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ من إيجاد موطئ قدم لها على الساحة العراقية عن طريق دخول شركاتها في مجال الاستثمارات وخاصة في مجال استثمارات الطاقة.

٤. ابرز ما تميزت به العلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٣ هو التطور الكبير الذي شهدته هذه العلاقات وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارات الأوروبية في العراق، فضلا عن الدعم الأوروبي للعراق.

٥. واجهت مشاريع الدعم الأوروبي في العراق عدداً من التحديات وفي مقدمتها التحديات الأمنية انعكست سلبا على تنفيذ عدد منها وأسهمت في تغيير إستراتيجية الاتحاد في مجال دعمه للعراق بعد عام ٢٠١٠ والانتقال من دعم المشاريع أفقيا الى دعمها عاموديا اي من التعدد الى التخصص .

الهوامش والمصادر

١ – انور محمد فرج ،(السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة أنموذجا)، مجلة دراسات دولية (مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد)، العدد ٣٩،السنة ٢٠٠٩ ،ص ٦٨.

٢ – المصدر نفسه ، ص ٦٩.

٣ – المصدر نفسه ، ص ٧٠؛ عرض بمناسبة مرور ٥٣ عاما على توقيع معاهدات روما ، وزارة الخارجية الألمانية ، المركز الألماني للإعلام على الموقع :
http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/05/08__D__in__EU/Ausstellung__50Jahre__R_C3_B6mischeVertr_C3_A4ge__M_C3_A4rz-07__Seite.html#topic18

٤ – فرج ، المصدر السابق ، ص ٧٦.

٥ – حسين طلال مقلد،(محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢٥، العدد الأول، ٢٠٠٩،ص٦٢٨ .

٦ – فرج ، المصدر السابق ، ص ٧٨.

٧ – مقلد ، المصدر السابق ، ص ٦٣٣؛ فرج المصدر السابق ، ص ٧٩.

٨ – مقلد ، المصدر السابق ، ص ٦٣٠.

9- COOPERATION BETWEEN THE EUROPEAN UNION AND IRAQ , JOINT STRATEGY PAPER 2011-2013, PP 17-18.

بحث منشور على موقع المفوضية الاوربية :
http://eeas.europa.eu/iraq/docs/2011_2013_jsp_nip_en.pdf

١٠ - محمد المصالحة ،(التعاون الإقليمي الدولي : دراسة في العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي)، مجلة المنارة (الاردن)،العدد ٣ ، ٢٠٠٩، ص ٤٢.

[١١] – ستار جبار الجابري ، (موقف دول الاتحاد الأوربي تجاه الاستراتيجية الامريكية في العراق) ، مجلة دراسات دولية (مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد) العدد ٣٦ ، ٢٠٠٠ ، ص ٤١ .

[١٢] – المصدر نفسه ،ص ٤٢.

[١٣] المصدر نفسه ،ص ٤٢.

[١٤] – مقلد ، المصدر السابق ، ص ٦٥٤.

[١٥] – الجابري ، المصدر السابق ، ص ٤٣.

[١٦]– المصدر نفسه ، ص ٤٤ .

[١٧]– مقلد ، المصدر السابق ، ص ٦٥٤.

[١٨]– الجابري ، المصدر السابق ، ص ٤٤.

[19] – **Toby Dodge, Giacomo Luciani and Felix Neugart, The European Union and Iraq, Present Dilemmas and Recommendations for Future Action, P 1:**

بحث منشور على الموقع :

http://www.stiftung.bertelsmann.de/bst/en/media/xcms_bst_dms_21504_21505_2.pdf

[20] **- Ibid.**

[٢١] – إلينا لازارو و ماريا جيانيو وجيراسيموس تسوراباس ، (حدود الترويج للمعيارية : الاتحاد الاوربي في مصر وإسرائيل /فلسطين)، مجلة رؤية تركية(تركيا)العدد٤، السنة ٢، ٢٠١٣، ص ٤٤ .

[22]**- Dodge, Op.Cit, p 3**

[23] **- Cooperation Between the European Union and Iraq joint Strategy paper 2011-2013, Op.Cit,p24.**

[٢٤] - مقلد ، المصدر السابق ، ص ٦٢٥.

[25]**- Cooperation Between the European Union and Iraq joint Strategy paper 2011-2013,Op.Cit,p25**

[26] **- Ibid, pp7-8.**

[27]- **European Commission at the Madrid donor conference in October 2003:**
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/tech_financial_cooperation/index_en.htm
28- Cooperation Between the European Union and Iraq joint Strategy paper 2011-2013,Op.Cit,p18
[29] – **EU Assistance for 2003:**
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/tech_financial_cooperation/overview/eu_assistance_2003/index_en.htm
30- Ibid.
31- **EU Assistance for 2004:**
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/tech_financial_cooperation/overview/eu_assistance_2004/index_en.htm
[32] **-Ibid.**
[33] – **EU Assistance for 2005:**
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/tech_financial_cooperation/overview/eu_assistance_2005/index_en.htm
[34]**- Ibid.**
[35] – **EU Assistance for 200:**
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/tech_financial_cooperation/overview/eu_assistance_2006/index_en.htm
[36] **- Ibid.**
[37]– **Ibid.**
[38] **- Ibid.**
[39]– **EU Assistance for 2007:**
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/tech_financial_cooperation/overview/eu_assistance_2007/index_en.htm
[40] **- Ibid.**
[41] **- EU Assistance for 2008 :**
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/tech_financial_cooperation/overview/eu_assistance_2008/index_en.htm
[42]– **EU Assistance for 2009:**
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/tech_financial_cooperation/overview/eu_assistance_2009_2010/index_en.htm

[43]- EU Assistance for 2009, Op. Cit.

[44]- Ibid.

[45]- Overview of EU support during the years 2003-2010: http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/tech_financial_cooperation/overview/index_en.htm

[46]- Cooperation Between the European Union and Iraq joint Strategy paper 2011-2013,Op.Cit,p, pp31-32.

[47]- Ibid,pp37-38.

[48]- Ibid, p33

[49]- Ibid, pp36

[50]- Ibid, p 43

[٥١]- صحيفة المدى(بغداد) العدد ٢٠١٤/٢/٦.

[٥٢]- للمزيد من التفاصيل حول مذكرة التفاهم حول الشراكة الإستراتيجية في مجال الطاقة : انظر صحيفة الوقائع العراقية العدد ٤٢٦٨ بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٨ .

[53]- Ahmed Mousa Jiyad, Iraq and European Union Energy Cooperation: A New Important Milestone, pp 1-2. http://www.iraq-businessnews.com/wp-content/uploads/2013/10/Ahmed-Mousa-Jiyad-The-Energy-Centre-a-Milestone-in-EU-Iraq-Energy-Cooperation-Finalversionfor-IBN.pdf

[54]- Ibid, p2.

[٥٥]- احمد موسى جياد ، التعاون بين العراق والاتحاد الأوربي في مجال الطاقة ، ترجمة انور نجم محمود ، نشرة ترجمات اقليمية (مركز الدراسات الاقليمية جامعة الموصل)، العدد ٢٦، نيسان ٢٠١٤، ص ص ٢-٣.